الجزء الرابع

العولمة والجامعات والتنمية

ترجمة: د. السيد البهواشي

الفصل التاسع

السيطرة على العولمة: تحويل الأفكار إلى أفعال لإصلاح التعليم العالى(*)

ينظر كل فرد إلى التعليم على أنه ضرورة للتنمية. لكن حتى وقت قريب لم تكن النظرة للتعليم العالى بالأهمية ذاتها فى الدول النامية خاصة. وبعض المؤسسات، مثل البنك الدولى، لم يعط التعليم العالى سوى أولوية متدنية، اعتقاداً بأن العائدات من الاستثمار فى التعليم العالى أقل كثيراً من الاستثمار فى التعليمين الابتدائى والثانوى. وفى تقريره الجديد: «بناء مجتمعات المعرفة ـ التحديات الجديدة للتعليم الإضافى (الثالث) tertiary»، اعترف البنك الدولى بأن «الدعم المقدم لمشروعات التعليم فى العالم الثالث كان محدوداً. والبنك لم تكن لديه القدرة على تقديم دعم شامل طويل المدى للتعليم الثالث المطلوب للإصلاح الناجح والبناء الفعال للمؤسسات».

والعولمة تتعرض لهذا الوضع، حيث ينظر للتعليم على أنه ضرورة، وأن نوع التعليم الأكثر طلبا فى الدول النامية مهمل. وعملية العولمة تجعل التعليم العالى أكثر أهمية من أى وقت مضى، وأن أى إهمال لهذا القطاع يهدد عملية التنمية بأسرها.

والعولمة، مع ذلك تثير ضغوطًا على التعليم العالى، جاعلة إصلاح هذا التعليم ضرورة. لكن الأفكار الخاصة بالإصلاح غير كافية، وهنا يكمن تناقض آخر خاص بالتنمية والتعليم العالى. مجتمع السياسة التعليمية يبتكر إصلاحات كثيرة، لكنه لايطور التطبيق الفعال. وينطبق هذا على كل المجالات الخاصة بأولويات التنمية. وهذا الفصل سوف يركز على نقاط ثلاثة رئيسة، جميعها مرتبطة بالتعليم العالى.

* التعليم العالى ضرورة لتطوير التنمية البشرية المستدامة والنمو الاقتصادى. والتعليم العالى ليس ترفًا Luxury تقدر عليه الدول المتقدمة فحسب، لكنه صار ضرورة لكل الدول، المتقدمة والنامية على السواء.

(*) تأليف ديفيد إ. بلوم David E. Bloom

* الضغوط التى تفرضها العولمة تجعل من الضرورى تخصيص موارد كافية لقطاع التعليم الإضافى (الثالث) tertiary، ولابد من إصلاح هذا القطاع على مستوى المؤسسة والنظام ككل.

* الأفكار الجيدة ليست كافية وحدها؛ فالتركيز على التطبيق مهم مثله مثل تصميم السياسة التعليمية، ووضع الفكرة موضع التطبيق الميدانى لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند تصميم السياسة التعليمية.

أهمية التعليم العالى

ألقت العولمة الأضواء على نظم ومؤسسات التعليم العالى فى كل دولة. والعولمة تشير إلى العملية التى تصبح الدولة بمقتضاها جزءاً لا يتجزأ من حملات نقل البضائع ورأس المال والعمل والأفكار. والتجارة (القناة الرئيسة للعولمة) تقدم مميزات عديدة، لأنها تسمح لكل دولة بالتخصص فى المجال الذى تجيده، والعولمة يَسَّرت ويُسِّرت بواسطة عمليات التقدم فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وعمليات التقدم هذه تعنى تحويل الأفكار الجدية إلى آمال Fruition، وتطور التكنولوجيات الجديدة بسرعة لم يحدث لها مثيل فى التاريخ من قبل، والمعرفة صارت محدداً مهماً لثروة الأمم، والوصول إلى المعرفة صار مصدرا رئيسا للتنافس.

ويمكن أن يكون التعليم العالى أداة حيوية لمساعدة الدول النامية على الاستفادة من العولمة. والتطورات التكنولوجية موطنها فى فى الدول المتقدمة. ورغم أن الدول الغنية تضم (١٥٪) من مجموع سكان العالم، لكنها تملك (٩٠٪) من ثروة البشرية. وإذا أرادت الدول النامية التطلع إلى اللحاق بالدول المتقدمة، التعليم العالى يمكن أن يكون أداتها الأساسية. فتعلم كيفية الوصول إلى الأفكار والتكنولوچيات المتطورة، ووضعها موضع التطبيق العملى، يمكن أن يساعد الدول النامية على جنى فوائد العولمة.. كذلك العولمة يمكن أن تساعد الدول فى اجتذاب الاستثمار الأجنبى، والمشاركة الفاعلة فى الشئون الدولية. وبمعنى آخر يمكن أن يساعد التعليم العالى الدول النامية على استخدام التحول الاقتصادى، الذى أحدثته العولمة للقفز Leapfrog بمراحل التنمية .

والعولمة يمكن أن تساعد أى دولة على الاستفادة من منتجات التعليم العالى. ومن بين المشكلات التى يعانى منها العالم العربى أنه فى دول مثل مصر والأردن، يتخرج شباب كثيرون من مؤسسات التعليم العالى بلا عمل ينتظرهم، فأسواق العمل المغلقة، والفشل فى الانضمام لاتفاقيات التجارة العالمية ترتب عليها الانعزالية والكساد الاقتصادى economic stagnation فى معظم دول الشرق الأوسط. ووجود أعداد كبيرة من الشباب المتعلم أمام البطالة يجعل الاستثمار فى التعليم مهدراً. والانضمام للاقتصاد العالمى يمكن أن يؤدى إلى تحسين الاقتصاد، ويشجع الاستثمار الأجنبى، ويوفر الوظائف، ويساعد الدول على الاستفادة من منتجات نظم التعليم العالى، ومهاراته ومعارفه. والعولمة يمكن أن تساعد المؤسسات على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وعلى التعاون مع المؤسسات الأجنبية لحل المشكلات.

وربط العولمة بالتعليم العالى، أو التعليم العالى بالعولمة، يوفر الفرص لتحسين مستويات المعيشة.. فالهند على سبيل المثال، استفادت من العولمة عن طريق بناء الصناعة الهندسية لأجهزة الحاسوب software، بتدريب المهندسين الاختصاصيين فى أجهزة الحاسوب، وصناعة الخدمات المكتبية، والشركات والمشروعات الجديدة. والنظر إلى أوضاع الاقتصاد فى بعض مناطق الهند، مثل بنجالور Bangalor وحيدرأباد Hyderabad، والمشاركة فى المشروعات الصناعية، يؤكد أهمية استخدام التعليم العالى للاستفادة من الفرص الواعدة التى تقدمها العولمة. فأكثر من (٨٠,٠٠٠) فرد يعملون فى الصناعة عالية التكنولوجيا ببنجالور Bangalore، معظمهم تخرجوا فى جامعات بحثية وكليات تقنية، فشركات IBM و Intel وميكروسوفت Microsoft وOracle والنظم الدقيقة Microsystems ، جميعها أنشأت مراكز التطوير أجهزة الحاسوب software وروابط مع الشركات المحلية حتى تستطيع الاستفادة من خريجى الحاسوب فى الهند.

لكن المجتمع الدولي ومعظم الدول النامية عليهم إدراك الفوائد الضخمة للتعليم العالى، وتحققت مكاسب كبيرة من تطوير التعليمين الأساسى والثانوى. لكن أهداف التنمية التى حددتها الأمم المتحدة للألفية الثالثة، وإعلان مؤتمرات القمة العالمى حول التنمية المستدامة فى جوهانسبرج، لم يتعرض من قريب ولا من بعيد للتعليم الإضافى (الثالث) tertiary.

ومن المثير للدهشة أن التعليم العالى لم يذكر كأداة لتحقيق أحد أهداف التنمية الثمانية للألفية الثالثة، التى حددتها الأمم المتحدة (وسوف يأتى بعد قائمة بأهداف التنمية فى نهاية هذا الفصل)، رغم أن تحقيق كل هدف من أهداف التنمية يتحقق بسهولة أكثر لو أن الدولة، أى دولة، لديها نظام تعليم عال قوى ومنتج.

فالهدفان الأوليان ـ تخفيض نسبة الأفراد الذين يقل دخلهم اليومى عن دولار واحد فى اليوم، وكذلك تخفيض نسبة المجاعة بحلول ٢٠١٥ ـ يعتمدان على مقاييس التنمية الاقتصادية وخفض الفقر. ودون نظام للتعليم العالى، من الذى سيبتكر استراتيجيات خفض معدل الفقر؟ من الذى سيجرى البحوث الزراعية لتطوير التكنولوجيات المناسبة للذين يعيشون فى الصحراء؟ ومن الذى سيقوم على تطبيق السياسات التى تطور التنمية الاقتصادية، والتفاوض حول تخفيض الديون والوصول إلى أسواق الدول الغنية فى منظمة التجارة العالمية (WTO) ؟

والهدف الثالث ـ ضمان تعليم ابتدائى عالمى ـ يعتمد على التعليم العالى لتدريب المعلمين الذين يسعون إلى ضمان جودة التعليم بتطبيق مبادئ الجودة ذاتها.

وينطبق هذا أيضا على الأهداف الستة الأخرى. فإشراك النساء فى السلطة يتطلب نساءً لديهن مهارات القيادة، وتقليل معدل الوفيات بين الأطفال يتطلب أطباء على درجة عالية من التدريب، وعدم إهدار الموارد البيئية يتطلب إجراء بحوث حول مصادر الطاقة البديلة. وهى جميعها ترتبط برباط وثيق بالإنجاز التعليمى، خاصة مهارات تطوير وتطبيق المعرفة التى ينتجها التعليم العالى. وغاية القول أن التعليم العالى يوفر الفرص للدولة النامية للاستفادة من، والمساعدة على توجيه عملية العولمة. ويمكن للتعليم العالى الإسهام فى تحقيق أهداف التنمية فى الألفية الثالثة. ويمكن تشجيع الدول على استخدام التكنولوجيا الجديدة للوفاء بالاحتياجات المحلية، ومساعدتها على التوافق مع الاقتصاد العالمى.

لكن المطلوب من التعليم العالمى القيام به فى الدول النامية لم يتحقق. ففى معظم الدول النامية، لا يناسب التعليم العالمى متطلبات العولمة. فالأنظمة القائمة لم تف

بمتطلبات سوق العمل العالمى، ولا الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المحلية. والقضايا التى تستحق الاهتمام فى الدول النامية، هى:

* بما أن العولمة تتطلب المرونة ومهارات حل المشكلات، فمن الملاحظ أن الجامعات فى الدول النامية مازالت تركز على التعلم الروتينى rote ، فى حين أن التذكر مطلوب أكثر، وفى العالم سريع التغير، فإن مؤسسات التعليم العالى مطالبة بتعليم طلابها حقائق اليوم، وفى الوقت نفسه كيفية تحديث معارفهم. المرونة وفهم التكنولوجيات الجديدة مسألة حيوية، لكنها غير متوافرة فى معظم الدول النامية.

* فشل المناهج فى تضمين المعرفة والمهارات والرؤى التى يحتاج الطلاب إلى معرفتها، وكما أعلنت «فرق العمل Task Force الخاصة بالتعليم العالى والمجتمع، قيود البنية التحتية والاعتماد على التقاليد جعلت كثيرا من خريجى العلوم الإنسانية والفنون بلا عمل.

* نظم التعليم العالى تفشل فى الاستفادة من الفرص التى يوفرها التكامل العالمى «العولمة»، والتى تسمح للأفراد التخلص من القيود التى تفرضها عليهم مؤسساتهم، والارتباط بمؤسسات أخرى لحل المشكلات. لكن شبكات الاتصال المحلية والعالمية مازالت محدودة فى كثير من الدول النامية.

الحاجة للإصلاح

الحاجة للإصلاح كانت محور اهتمام تقرير «فريق العمل» task force الخاص بالتعليم العالى والمجتمع التى عقدتها اليونسكو والبنك الدولى عام ١٩٩٧. وصدر التقرير عام ٢٠٠٠. واقترحت فرق العمل القيام بعمل عاجل لزيادة كم التعليم العالى وتحسين جودته فى الدول النامية، ويجب أن يكون ذلك من أولويات التنمية فيها. التعليم العالى ضرورى لاقتصاد المعرفة، مثلما التعليم الابتدائى ضرورى للاقتصاد الزراعى، والتعليم القانونى ضرورى للاقتصاد الصناعى.

وتقرير «فريق العمل» Task Force يُعَد علامة بارزة فى تفكير التعليم العالى. ووصف رئيس البنك الدولى، جميس وولفنسون James Wolfensohn ، التقرير بأنه خارطة طريق مدهشة لصانعى سياسات التنمية، فالشباب المتعلم فى الدول

النامية، كما يقول فى مستهل التقرير، يمكن أن يكون قوة كبيرة للتغيير، لكنهم فى حاجة للمدارس والفرص الأكاديمية فى دولهم. ويوضح التقرير كيفية إصلاح التعليم العالى، متناولاً العقبات، وسبل التغلب عليها. وفيما يلى وصف مقتضب لأفكار التقرير الخمسة.

التعليم العالى والصالح العام

الجهل بالتعليم العالى يقف وراءه الاقتصاديون الذين يحددون طريقة مبسطة لتقييم العائد من الاستثمارات فى التعليم العالى. والمشكلة الأساسية أنهم يقيسون العائد من التعليم من خلال التمايزات فى الأجر. ومقارنة بالفرد غير المتعلم، أو الفرد الذى حصل على التعليم الابتدائى أو الثانوى أو العالى، يمكن الاستفسار عن الأجر الذى يتقاضاه كل منهم. هذه الفروق يمكن مقارنتها حينئذ بالأموال المستثمرة فى تعليمهم للبحث عن العائد بعد ذلك. وتشير النتائج إلى أن عائدات التعليم العالى أقل من عائدات التعليم الابتدائى أو الثانوى.

وحسابات معدل العائد متأرجحة، لأنها لم تأخذ فى اعتبارها المجال الكلى للفوائد بالنسبة للذين يتلقون تعليمهم العالى. فعلى سبيل المثال، التعليم العالى يمكن أن يزيد الثروة، ويقلل الخصوبة؛ لذلك فإن الفوائد الخاصة التى يجنيها الفرد ليست هى فوائد إنتاجية العمل المباشرة التى يقترحها تحليل معدل العائد.

وبصفة عامة، التعليم العالى يحقق فوائد تفوق زيادة دخول الذين يحصلون على شهادات، وكثير من هذه الفوائد تكون فى صورة بضائع عامة، مثل إسهام التعليم العالى فى القيادة والإدارة والثقافة والديمقراطية بالتشارك، وقدرته فى التخلص من الفقر. كل ذلك يمثل أعمدة أو أسس بناء مجتمعات واقتصادات قوية، وطرائق لمضاعفة الاستثمار فى التعليم العالى فى كل أرجاء المجتمع.

نظم التعليم العالى

يتطلب تحسين التعليم العالى استخدام نظام متعدد الرؤى، أى يتناول بنية وعمليات مؤسسات التعليم العالى فى إطارها الكلى، وليس بصورة فردية فحسب. ويتضمن نظام التعليم العالى كل شىء، من الجامعات البحثية العامة حتى المدارس

المهنية الخاصة. ويحتاج النظام متعدد الرؤى إلى تناول مكان مؤسسات التعليم العالى بالقياس إلى vis-á-vis بعضها البعض، وروابطها ببقية نظام التعليم والمجتمع الأكبر. وهذا المنظور يؤدى إلى تطوير نظام عقلانى ومتميز للتعليم العالى، ذات مؤسسات متنوعة، من الجامعات البحثية حتى الكليات المهنية. والتعاون مع مؤسسات التعليم العالى فى دول أخرى مهم للغاية.

إدارة التعليم العالى

تدل الشواهد أن الإدارة فى الدول النامية هى المشكلة الرئيسة التى تعوق فعالية مؤسسات التعليم العالى. وهناك مجموعة من المبادئ لابد من توافرها لتناول هذه المشكلة، مثل: الحرية الأكاديمية، والاستقلال الذاتى، والرقابة والمحاسبية. كما أن هناك أدوات لتطبيق المبادئ النظرية إلى أفعال مهمة للغاية هى الأخرى. من هذه الأدوات: استخدام ميكانيزمات محددة لاختيار وتطوير الأساتذة، ولتعيين الإداريين فى الجامعة، وتعيين مجالس الأوصياء، ومجالس الكليات، ولجان الزيارات، والأدلة المؤسسية.

العلم والتكنولوجيا

العلم والتكنولوجيا يشكلان تحديات للجامعات عبر العالم. فالعلم أولا فى حد ذاته مصلحة عامة. والبحث العلمى يتطلب استثماراً ضخما لتحقيق فوائد كبيرة على المدى الطويل. والسوق لا يعنيه تمويل البحوث، خاصة عندما تكون الفوائد التى تتحقق لصالح الفقراء وليس الأغنياء.

وثانيا الطريقة التى تنتج بها المعرفة العلمية فى تغير سريع. فالعلم يُطبَّق عبر حدود نظامية وتنظيمية، ويشارك فيه القطاعان العام والخاص، وتغلب عليه الصفة الجماعية (فرق العمل) لحل مشكلة مهمة، بدلا من قيام كل عالم بالعمل بمفرده داخل المعمل.

وثالثا التقدم العلمى يؤدى إلى نمو الشك أو عدم اليقين. فالأغذية المعدة بفعل الهندسة الوراثية، والأعمال التجارية الكبيرة. والعولمة، مثال على مدى الصعوبة لفهم الطريق الذى يسير فيه التقدم العلمى.

وهذه العوامل الثلاثة تعنى أن الجامعات مطالبة بأن تكون مرنة إذا أرادت تمويل

العلم بصورة كافية، وبناء المناهج المناسبة للمجتمعات المعاصرة، والمحافظة على الدعم والتأييد العام للبحوث العلمية.

وهذه المشكلات تتضاعف فى الدول النامية، حيث يكون الأساس التكنولوچى والعلمى منخفضا أو متدنيا، بسبب ضعف الموارد البشرية، وعدم كفاية الأجهزة، وعدم الترابط بالبحوث العالمية وغيرها من الأسباب. وتطوير الأساس التكنولوچى والعلمى لم يُعد مسألة اختيارية، بل صار ضرورة وإلزاما لكل الدول التى تتطلع إلى المنافسة فى الاقتصاد المعرفى المعولم.

أهمية التعليم العام

التعليم العام يؤكد التطوير الشامل للفرد، وليس مجرد التدريب الوظيفى. كما يستهدف التعليم العام زيادة قدرة الفرد على التفكير والاتصال والتعلم واستخدام منظور تاريخى ومقارن فى القضايا المختلفة. والتعليم العام، علاوة على ذلك، هو الأساس لأى دراسة تخصصية لاحقة.

والدول النامية يمكنها الاستفادة من إدخال تعليم عام عالى الجودة. والتعليم العام ذات الجودة العالية ليس لكل الطلاب. لكن فى كل دولة هناك صفوة أو نخبة من الطلاب ذوى مستوى فكرى عال، يستحقون رعاية خاصة. لذلك يختلف محتوى مناهج التعليم العام من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال، جنوب أفريقيا لا يمكنها استخدام النموذج الكندى للتعليم العام. لكن يمكن لجنوب أفريقيا الاستفادة من بعض الدروس التى تحدث فى دولة ما، وتكييفها حسب احتياجات مجتمع جنوب افريقيا. وبالمثل جنوب أفريقيا، حيث تنتشر فيها اللغة الانجليزية، قد لا تحتاج المقررات نفسها التى تحتاجها جمهورية كوريا.

والأفراد الذين يدرسون القانون والفلسفة والاقتصاد والسياسة قد تزداد أهميتهم أكثر من نظرائهم، الذين لا يدرسون المقررات نفسها، وتصميم برنامج للتعليم العام يتيح الفرصة لإثارة أمثلة أساسية خاصة بالأمور التى تهم مجتمع ما، وللتركيز على تاريخ الدولة وثقافتها وقيمها، وتحقيق ذلك يفيد فى تنشيط النظام الشامل للتعليم العالى، ومع مرور الوقت، يؤدى إلى تغيير الطريقة التى يفكر المجتمع من خلالها فى ذاته.

التطبيق

الأفكار الجيدة فى حد ذاتها ليست كافية، ومجال التنمية الدولية زاخر بمقترحات نظرية عديدة خاصة بالسياسة التعليمية والتنمية. لكن عند التطبيق تبدو هذه المقترحات مجرد أقوال. وكما لوحظ سابقا، يوجد تناقض هنا ـ فى مجال التنمية ككل، والتعليم العالى خاصة ـ حيث يُستغرق وقت أكثر لمناقشة تصميم السياسة من الوقت المخصص لتطبيقها.

وهناك قضيتان ـ إصلاح المنهج، وهجرة العقول ـ توضحان بعض الصعوبات الخاصة بتطبيق سياسات التعليم العالى الجديدة فى زمن العولمة. فإصلاح المنهج صار ضرورة إذا أرادت مؤسسات التعليم العالى فى الدول النامية إنتاج خريجين، لديهم القدرة على المشاركة والمنافسة فى المجتمع المعولم. لكن يعتبر البعض إصلاح المنهج مسألة فنية بحتة، لتميزها عن المسألة السياسية. لكن تدل الشواهد أن إصلاح المنهج مسألة فنية وسياسية فى آن واحد، وأن أى إخفاق فى إدراك الجوانب السياسية لإصلاح المنهج يكون (أى الإخفاق) هو سبب عدم الإصلاح.

وفى حالات كثيرة، يرجع الفشل فى الإصلاح إلى استخدام الأسلوب البيروقراطى. ومشاركة المعنيين فى إصلاح وتصميم المنهج مسألة حيوية، لصالح كل الأطراف. وبالتالى يجب تشجيع كل الأطراف المهتمة بالإصلاح (المعلمون، الطلاب، الإداريون، الموجهون، أصحاب الأعمال) للتعبير عن آرائهم، ويجب على أساتذة التعليم العالى التعامل مع المناهج بحذر، على اعتبار أنهم الأكثر تأثرا بأى تغيير فى المنهج. ودون هذه الشراكة الموسعة، سوف يخفق المصلحون فى توفير المسئولين عن تنفيذ عملية الإصلاح.

والمعوقات السياسية للإصلاح تصل إلى ذروتها بهجرة العقول. فالموارد البشرية المدربة يمكن شراؤها بكل سهولة، نظرا لوجود ما يسمى الآن بالحراك فى القوى العاملة. فالطلاب الماهرون فى تطوير واكتساب المعرفة يتعرضون لإغراءات الشركات للعمل فيها، قبل أن تقوم الحكومة بتعيينهم فى الوظائف الخالية. ويؤدى ذلك إلى هجرة العقول، لأن الطالب ربما يكون قد حصل على تعليمه فى دولة نامية،

وأنفقت عليه سنوات عديدة، وأموالا كبيرة، وبعد ذلك تأتى شركات أو دول أجنبية لتسرقه من دولته، تحت مظلة العولمة، أو الحراك فى القوى العاملة، فما الذى استفادته دولته؟

وهجرة العقول تجعل من الصعب الحديث عن الاستثمار فى التعليم العالى. فإذا حدث أن تعلم بعض الطلاب فى دولة ما، وتم الإنفاق عليهم وتأهيلهم، ثم هاجروا بعد الانتهاء من دراستهم الجامعية، فما الذى استفادته دولتهم من الاستثمار طويل المدى؟ مثل هذا التساؤل يشكل تهديدات خطيرة لعملية الإصلاح، فإذا لم توضع هجرة العقول تحت مظلة التنمية، فإنها (أى الهجرة) سوف تعقِّد القرارات الخاصة بالاستثمار فى التعليم العالى، وقد تلغى معارضة سياسية قوية.

وغاية العقول أنه لابد من الاهتمام بتسييس الإصلاح، وبجوانبه الفنية. ولعل تجربة باكستان فى إصلاح التعليم العالى مثال جيد لجهود الإصلاح.

وباكستان مثلها مثل بقية البلدان النامية، تعتبر التعليمين الابتدائى والثانوى هما المقصودان بكلمة تعليم education . والتعليم العالى لم يكن مناسبًا لاحتياجات المجتمع الباكستانى، لا من ناحية الكم ولا الكيف. والبنيات والممارسات الإدارية، والاستخدام غير الفاعل للموارد، وعدم كفاية التمويل، وعدم الاهتمام بالبحوث، وتسييس الجامعات والأساتذة والطلاب، كل ذلك حال دون فعالية التعليم العالى. ومن هنا كان الإصلاح مطلوبًا.

والموقف السياسى المعقد فى باكستان حال دون الإصلاح. فباكستان محكومة بالديكتاتورية العسكرية . والبيروقراطية جعلت من الصعب تحقيق أى تغيير. وظل الحال هكذا لحين اجتماع مجموعة من المفكرين الباكستانيين لتدارس شئون المجتمع الباكستانى، وعلى رأسها التعليم. وأشركوا معهم ممثلين من الأكاديمية العلمية والمجتمع المدنى والمؤسسات التجارية ومجموعة بوسطن Boston، وتدارسوا الجوانب السياسية والفنية للإصلاح، وتطبيقها، وأصدروا توصياتهم حول الأمور الفنية، مثل: طول فترة البكالوريوس، ومصادر التمويل الجديدة، والمراجعة الجماعية للجامعات لضمان الجودة، ورأوا ضرورة إحداث تغييرات فى مؤسسات التعليم العالى.

وإحداث تغييرات فى منظومة التعليم العالى اعتمد على نموذج الممارسة أو المبادرة Entprepreneurial ، الذى يسعى إلى تطوير وتشجيع المبادرين أو الممارسين الاجتماعيين، الذين يبحثون عن نقاط استراتيجية للدخول فى عملية الإصلاح. وبالتالى وبدلا من التخبط والعشوائية، لجعل كل فرد يشارك فى عملية الإصلاح، قام بعض الأفراد والمجموعات بالمبادأة، فى جزئية بسيطة من منظومة التعليم العالى، وبعد ذلك أدخل الإصلاح إلى النظام فى كل جزئياته.

وفى نموذج الإصلاح هذا، يمكن البدء فى الإصلاح دون تأييد الحكومة، حتى دون تأييد مجتمع نظام التعليم العالى بأسره. ومن خلال تكوين وتطوير قصص للنجاح، يمكن للرواد تشجيع الآخرين على القيام بدور فاعل، وبناء قوة دافعة Momentum تجذب انتباه السياسيين.

ونموذج فريق العمل الباكستانى يبدو أنه نال إعجاب القيادة الباكستانية. فبمجرد الاستماع إلى التقرير وتوصيات فريق العمل، خصص الرئيس مشرف مليون روبية باكستانية (حوالى ١٨ مليون دولار أمريكى) إضافية لميزانية الجامعات العامة في السنة المالية نفسها التى قرأ فيها التقرير كما وافق على إنشاء لجنة للتعليم العالى، ومضاعفة المنح الحكومية للتعليم العالى فى العام الجامعى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥. والإصلاح الباكستانى مازال فى مراحله الأولى، لكنه يبشر بالخير، لأنه يحدد المطلوب عمله منذ بداياته الأولى. وإصلاح التعليم العالى لا يحدث بين عشية أو ضحاها، لكن العولمة تغير العالم بسرعة، يصعب معها التقاط الأنفاس للتفكير والتأمل فى الإصلاح.

والنموذج الذى تبنته باكستان ليس هو الأسلوب الوحيد للإصلاح، بحيث يمكن نقله إلى دولة أخرى. كل ما فى الأمر أن هناك حاجة للاهتمام بعملية الإصلاح، والتفكير العميق فى سياساتها، مثلما يحدث مع القضايا الفنية.

باختصار، حان الوقت لحل المتناقضات التى تحيط بالتعليم العالى فى الدول النامية. وهناك حاجة لكل المسئولين عن التعليم ككل، ولكل المسئولين عن التعليم العالى خاصة، لبدء العمل فى الاتجاه نفسه. فى هذه الحال فقط يمكن دفع propel الدول نحو الأمام؛ للمساعدة فى تشكيل طريق وعملية العولمة، والاستفادة من إمكانياتها.

الفصل العاشر

العولمة ومضامينها لجامعات الدول النامية(*)

الجامعات دولية النظرة بطبيعتها، وجامعات الدول النامية تعتبر نفسها جزءاً من البنية العالمية. ومعظم جامعات الدول النامية التى أنشئت فى عهد الاحتلال سارت على نهج جامعات دول الشمال. ومعظم أعضاء هيئة التدريس حصلوا على مؤهلاتهم من إحدى جامعات دول الشمال. لذلك لم تكن المناهج والبرامج التعليمية مختلفة كثيرا عن نظيرتها الموجودة فى جامعات دول الشمال. وبالتالى يمكن الادعاء أن جامعات الدول النامية تتّبع الاتجاهات العالمية.

ولعل هذا يمثل بعض جوانب عالمية التعليم العالى، وليس عولمته. فالعولمة تختلف عن العالمية. فالتعليم العالى فى ظل العولمة ينظر إليه كسلعة تجارية، تحكمها قوى السوق، وتدخل فى دائرة التنافسية أو المنافسة. ونتائج التسويق (التجارة) والتنافسية تختلف عن نتائج العالمية، وهناك اقتراح قدمته منظمة التجارة العالمية (WTO) بتحرير التجارة فى الخدمات التعليمية، بما فيها التعليم العالى، من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتز GATS). وإذا كانت للعولمة جوانب إيجابية من منظور زيادة فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وتقليل الفجوة المعرفية فى الدول النامية، لكن فى الوقت نفسه للعولمة جوانب سلبية تهدد جامعات الدول النامية.

تسجيل أو قيد الطلاب Enrollment

أكبر تغيير حدث فى جامعات الدول النامية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين هو الزيادة الكبيرة فى قيد الطلاب وتسجيلهم. وترجع هذه الزيادة إلى كثرة مخرجات الثانوية العامة، ومشاركة النساء فى التعليم العالى، والطلب المتزايد للقطاع الخاص على خريجى التعليم العالى، والتكاليف الباهظة exorbitant للتعليم العالى فى الدول الأجنبية، خاصة دول الشمال. نتيجة لذلك، وقعت جامعات

(*) تأليف غلام محمد بهى Goolam Mohamed Bahai

الدول النامية تحت ضغوط كبيرة بمضاعفة أعداد المقيدين فيها. ووصل القيد فى بعض الجامعات إلى ثلاثة أضعاف. ومع ذلك، ورغم الطفرة التى حدثت بالنسبة للقيد فى التعليم العالى، هناك بعض الدول النامية، خاصة فى أفريقيا لم تصل بعد إلى المعدلات المقبولة فى التعليم العالى.

وفى الوقت الذى أعلنت فيه دول الشمال قبول (٥٠٪) من فئة السن (١٨ ـ ٢٤) فى جامعاتها، لم تصل نسبة القبول فى معظم الدول النامية إلا إلى (١٠٪) فقط، ومازالت الضغوط واقعة على جامعات الدول النامية لزيادة نسبة القبول فيها، اعتقاداً بأن الفجوة المعرفية بين الدول الغنية والفقيرة سوف تتضاءل مع التوسع فى القبول بالتعليم العالى. والتنمية المستدامة يمكن تحقيقها إذا وصل معدل الاستيعاب فى التعليم العالى إلى أكثر من (٢٠٪).

التمويل العام Public funding

التوسع فى القبول أو القيد بالتعليم العالى فى جامعات الدول النامية التى تعتمد على التمويل العام لم تقابله زيادة فى التمويل. والجامعات واقعة الآن فى (حيص وبيص). وعجز حكومات الدول النامية عن توفير التمويل راجع إلى موقف هيئات التمويل الأجنبية التى تعتقد أن الدول النامية تخصص الجزء الأكبر من التمويل للتعليمين الابتدائى والثانوى، تاركة قطاع التعليم العالى يبحث عن مصادر تمويل له. ومع توجه حكومات الدول النامية إلى الخصخصة واقتصاد السوق، يتزايد الاتجاه فى تلك الدول إلى اعتبار التعليم العالى «سلعة خاصة»، على أساس أن خريجى التعليم العالى يستفيدون شخصيًا من التعليم العالى، عن طريق تحسين المهارات التى يتطلبها سوق العمل والمركز الاجتماعى. وبالتالى يجب أن يمولوا تعليمهم، مما يخفف عبء التمويل عن الحكومة. وفى إطار الموقف الاقتصادى لمعظم الدول النامية، يلاحظ عجز تلك الدول عن توفير التمويل اللازم للتوسع فى قطاع التعليم الإضافى (الثالث) tertiary العام.

وفى الوقت نفسه، بدأت جامعات دول الشمال العمل كهيئات أو وحدات تضامنية عامة corporate entities، ساعية إلى تطبيق مبادئ إدارة الجودة والفاعلية،

وتطوير أنشطة تعود عليها بالدخل المالى. كما ظهرت الجامعات الخاصة، وبدأت النظرة إلى التعليم العالى تتغير، واعتباره سلعة تجارية تدرُّ دخلاً. الأمر الذى شجع المستثمرين على دخول سوق التعليم العالى. وبدأ التعلم عن بعد distance learning ، يظهر نتيجة التطورات فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال التى تيسر تقديم التعلم عن بعد عبر الإنترنت. وأخيرا سعت منظمة التجارة الدولية والجاتز إلى تحرير التجارة فى التعليم العالى عبر الحدود القومية.

الممولون الأجانب Foreign Providers

الأساس فى الدول النامية خصب، والظروف مهيأة لتشجيع الممولين الأجانب من الدول المتقدمة على دخول سوق التعليم العالى فى الدول النامية. وكثير من الجامعات الأجنبية انتهزت الفرصة للسيطرة على السوق فى الدول النامية. والدول النامية رحبت بالممولين الأجانب، ويسرت دخولهم، فى محاولة منها لتيسير الطريقة أمام أبنائها للالتحاق بالتعليم العالى دون زيادة فى التمويل العام.

وقد أدت هذه السياسة إلى ظهور ما يسمى «بالتعليم عابر الحدود القومية»، أو تقديم التعليم فى دولة غير دولة الممول. وهناك طريقتان لتقديم التعليم العالى بواسطة الممولين الأجانب فى الدول النامية. الطريقة الأولى هى طريقة التعليم الرسمى formal التى تتطلب حضور الممول شخصيا أو من ينوب عنه فى الدولة التى ينشأ فيها التعليم العالى. وتتحقق هذه الطريقة، إما عن طريق إنشاء فرع محلى، أو الاستعانة بشريك محلى لتقديم المقررات الدراسية. وفى بعض الحالات. يتم تقديم جزء من المقرر فى الدولة النامية، والجزء الآخر فى دولة الممول الأجنبى.

والطريقة الثانية لتقديم التعليم تكون من (خارج حدود الوطن)، حيث يقدم المقرر الدراسى من الدولة ذاتها، التى يكون منها الممول الأجنبى، للطلاب فى الدول النامية. وغالبا ما يكون التعليم الدولى عن بعد والتعلم الإلكترونى من هذا النوع التعليمى الذى يقدم من خارج حدود الوطن. ويختار عدد كبير من الطلاب فى الدول النامية التعليم العالى من خارج حدود الوطن، رغم مكوث الممول الأجنبى، فى حالات كثيرة، فى الدولة النامية.

ويقدم الممولون الأجانب مقررات فى مجالات مهنية، مثل: الإدارة، المحاسبة، التمويل، القانون، تكنولوچيا المعلومات، التى لا تتطلب تأسيس بنية تحتية infrastructure كبيرة.

تأثيرات ومضامين Effects and Implications

لابد من الاعتراف أن الممولين الأجانب ساهموا فى زيادة فرص القيد والقبول فى التعليم العالى للدول النامية، نتيجة الصعوبات التى واجهتها حكومات هذه الدول فى توفير مصادر إضافية للجامعات المحلية؛ للوفاء بالطلب المتزايد على التعليم العالى. والممولون الأجانب ساهموا فى تطوير التعلم مدى الحياة والتنمية المهنية المستمرة.

ورحب المتعلمون بإمكانية الحصول محليا على برامج الجامعات الأجنبية بتكلفة محدودة، لا تقارن بتكلفة سفرهم للدراسة خارج أوطانهم. والطلاب الكبار استفادتهم أكبر؛ لأن فى إمكانهم الدراسة بعض الوقت، والعمل والبقاء مع أسرهم. وقد ساهم كل ذلك فى إحداث ثورة فى التعليم العالى، لأن بإمكان المتعلمين الاتصال بأساتذتهم، وبزملاء الدراسة فى آن واحد. كما أن سفر بعض الطلاب للدراسة خارج أوطانهم له تأثير إيجابى على تدفق outflow العملة الأجنبية.

لكن عولمة التعليم العالى لها تأثيرات سلبية على الدول النامية وجامعاتها.

أولا: العولمة يمكن أن تدمِّر undermine الهدف الذى أنشئت من أجله الجامعات فى الدول النامية؛ أى المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والممولون الأجانب لا يعنيهم القيم والأولويات القومية للدول النامية. كل هدفهم تقديم تعليم يحقق لهم ربحًا. والجامعات ليست أماكن يذهب إليها الفرد لمجرد التعليم. بل هى مؤسسات يلتقى فيها الشباب ليتعلم ويتدبر ويناقش شئون مجتمعه، وللنمو فكريا وثقافيا وجسديا.

ومؤسسات التعليم العالى تزود الطلاب بخبرة شخصية فريدة، تساعدهم على أن يكونوا مواطنين صالحين بعد انتهاء تعليمهم. كما تضطلع الجامعات بالبحوث المناسبة للاحتياجات المحلية، وتوفر الخدمات التى تتطلبها مجتمعاتها، مثل الخدمات

الاستشارية والإرشادية. وهذه الوظائف لا يمكن أن تقدمها المؤسسات الأجنبية بأسلوبها التقليدى المعروف.

ثانيا، العولمة تثير قضية الإدارة والتخطيط القومى للتعليم العالى. وفى الوقت الذى تحتاج فيه جامعات الدول النامية إلى الاستقلال الذاتى فى أنشطتها الأكاديمية، واحتياج الأستاذة إلى الحرية الأكاديمية، فإن هذه الجامعات، بحكم أنها مؤسسات عامة تمولها الحكومة، فلابد أن تتبع الحكومة، وتستجيب لخطط التعليم القومية. والخوف أنه إذا تحرر التعليم العالى أن تتولى الجاتز ومنظمة التجارة الدولية تنظيم سوق التعليم العالى فى الدول النامية.

وفى هذه الحال سوف تمتلئ الدول النامية بالممولين الأجانب والقطاع الخاص. وسوف ينافسون الجامعات المحلية، تاركين هذه الجامعات المحلية تقدم دراسات فى الفنون والإنسانيات والعلم والتكنولوچيا الحيوية للتنمية القومية. وقد يتطلب ذلك تخلى جامعات الدول النامية عن بعض المواد والدراسات التى لا يحتاج إليها السوق المحلى والعالمى. وتحدث المأساة للدول النامية، خاصة الصغيرة منها التى يكون عدد الجامعات فيها محدودا.

ثالثا، كثير من الممولين الأجانب يقدمون مقررات ذات جودة مشكوك فيها dubious، لاعتقادهم أنه بإمكانهم خداع الطلاب المحليين، وفى بعض الحالات، بعض المقررات التى تقدمها الجامعات المشهورة فى الشمال ذات جودة غير موثوق بها أيضا. وعندما يتلقى المتعلم التعليم عن بعد، لا يلقى أى دعم أو تأييد محليا، وتكون النتيجة اعتماد الطلاب على أنفسهم فى تلقيهم هذا التعليم. وقليل من الدول النامية لديها ميكانيزمات فاعلة لضبط جودة المقررات، التى يقدمها الممولون الأجانب فى سياق تحرير التعليم العالى.

رابعا، يسعى الممولون الأجانب إلى اجتذاب الأساتذة المحليين، بإغرائهم بمرتبات مرتفعة، وتواجه جامعات الدول النامية مشكلات خطيرة فى اختيار أساتذة أكفاء، وبالطبع سيزداد الموقف سوءاً فى ظل وجود الممولين الأجانب، مما يؤثر على جودة المقررات التى تقدمها جامعات الدول النامية. كذلك يسعى الممولون الأجانب إلى

تشغيل الأساتذة المحليين لبعض الوقت. الأمر الذى يعوق الأساتذة عن إجراء البحوث والمساهمة فى أنشطة التنمية بما يحقق تنميتهم المهنية، وتطوير جامعاتهم ودولهم.

وأخيرا وجود أعداد كبيرة من الممولين الأجانب يمكن أن يزيد الفوارق الاجتماعية فى الدول النامية. فطلاب الطبقات العليا والمتوسطة سيفضلون المؤسسات الخاصة والأجنبية، فى حين يلتحق الطلاب الفقراء بالجامعات الحكومية. وبالمثل، سيفضل أصحاب الأعمال المحليون تعيين الخريجين ذوى المؤهلات الأجنبية، فى حين تقل فرص التوظيف أمام طلاب الجامعات العامة الحكومية؛ الأمر الذى يزيد الفجوة الاجتماعية.

الأفعال Actions

التساؤل الذى يثار يتعلق بما إذا كانت العولمة وموجة تحرير التعليم العالى يمكن احتواؤها والسيطرة عليها، وما الخطوات التى يمكن للدول النامية وجامعاتها اتخاذها لتقليل التأثيرات السلبية للعولمة وتحرير التعليم العالى، ولابد من الاعتراف أن التعليم عابر الحدود صار حقيقة واقعة. وكما قيل آنفا، لا يمكن للدول النامية زيادة القبول وفرص الالتحاق بالتعليم العالى، وتحقيق معدل مشاركة مقبول دون مساهمة القطاع الخاص والممولين الأجانب. والعولمة يمكن أن تكون لها تأثيرات مفيدة.. كل المطلوب هو ضبط مساهمة الممولين الأجانب، حتى لا تحدث إعاقة لأهداف التنمية فى الدول النامية.

وأخطار التحرير الكامل للتعليم العالى، خاصة التأثير السلبى لهذا التحرير على نظم التعليم العالى فى الدول النامية، صارت معروفة عالميا. والشىء الجيد هو تعبير عدد لا بأس به من الأكاديميين البارزين فى الدول المتقدمة عن اعتراضاتهم على وضع خدمات التعليم تحت مظلة الجاتز. والاعتراضات نفسها أبداها اتحاد الجامعات والكليات الكندية، والمجلس الأمريكى للتعليم، واتحاد الجامعات الأوربية، ومجلس التعليم العالى للاعتماد (التى تضم جميعها ٣,٥٠٠ مؤسسة للتعليم العالى فى أمريكا الشمالية وأوربا)، فى الإعلان المشترك الصادر فى سبتمبر ٢٠٠١. وفى ذلك

الإعلان، نصحوا ممثلى حكوماتهم عدم التعهد بأى التزامات فى خدمات التعليم العالى فى سياق الجاتز.

والأكاديميون واتحادات الجامعات فى الدول النامية يجب أن تحذو حذوهم، ويعبرون عن اعتراضاتهم لحكوماتهم والمؤسسات الدولية. وهناك بعض الدول النامية الأخرى التى لم توقع حتى الآن لابد أن تستشير جامعاتها القومية، قبل جدولة التزاماتها، حتى تكون على دراية بالنتائج.

ومن الضرورى لحكومات الدول النامية الاعتراف بجانب المصلحة العامة للجامعات، وبأن الجامعات تلعب دورا رئيسا فى تنمية الدولة، وبأن الجامعات تفيد المجتمع والأفراد على السواء، وبأن الجامعات فى حاجة للدعم الحكومى للاضطلاع برسالتها ووظائفها. ويتفق كل المعنيين على أن الجامعات أن تقوم بدور أكثر فاعلية، وأن تكون إدارتها جيدة، وتمنح الطلاب الفائقين فرصا لصقل مهاراتهم وكفاءاتهم، ولابد أن تستجيب لاحتياجات سوق العمل. لكن يجب أن تدرك الجامعات أن الجامعات القومية لا يمكنها أن تستغنى عن التمويل الحكومى، وأن تكون موارد الجامعات كافية حتى تستطيع اختيار أفضل الأساتذة، وأن تكون التسهيلات متوافرة، بالنسبة للتدريس والبحث على السواء. والجامعات لابد أن يكون وضعها جيدا، حتى تستطيع المنافسة عالميا ومحليا مع الجامعات الخاصة.

ولضبط أداء الممولين الأجانب، وحماية الطلاب من المؤسسات المزيفة bogus، لابد أن يكون هناك إطار عمل تنظيمى قومى. ويوجد فى بعض الدول النامية الأفريقية مثل إطار العمل هذا. كذلك لابد من وجود نظام لضمان الجودة وللاعتماد فى قطاع التعليم العالى. ووضع إطار العمل التنظيمى عملية ليست سهلة، رغم نجاح هونج كونج Hong kong (الصين) وماليزيا Malaysia فى وضع لوائح للتعليم الأجنبى. والمطلوب هو أسلوب إقليمى أو دولى لهذه المشكلة، واتحاد الجامعات الأفريقية يمكن أن يساعد فى تكوين ووضع مبادئ عمل للائحة التنظيمية، بعد مراجعة النظم الناجحة فى عدد من الدول.

ورفض معظم الممولين الأجانب التعاون مع الجامعات المحلية. وربما يرجع هذا

الرفض فى جانب منه إلى عدم رغبة الجامعات المحلية فى قبول مقرر، تقوم جامعة أجنبية بتدريسه. لكن يرى البعض أن التعاون بين الممولين الأجانب والجامعات المحلية مفيد للجامعات ذاتها وللدولة. فالممولون الأجانب يمكنهم توفير الموارد والمقررات التى تؤدى إلى مصلحة الطرفين. فالهيئات المانحة والممولة فى الدول المتقدمة يمكن أن تؤدى إلى تطوير آفاق التعاون بين جامعات الشمال والجنوب.

وكثير من الدول النامية، خاصة الصغيرة منها، ليس لديها القدرة على تطوير التعليم من بعيد distance education ، وبالتالى يعتمد المتعلمون المحليون على مقررات من الدول المتقدمة. والتعاون الإقليمى والدولى بين الدول النامية يمكن أن يفيد فى بناء القدرة فى هذه المجالات. وهناك اقتراح بإنشاء جامعة افتراضية virtual لدول الكومنولث الصغيرة، حيث تتعاون الجامعات المحلية فيما بينها لبناء البنية التحتية، وتطوير الجامعات العملية، والهيئات المانحة والممولة يجب أن تشجع جهود التعاون وتدعمها.

وأخيراً.. هناك حاجة ملحة لتنفيذ دراسات بحثية ومحلية لتحديد تأثير العولمة على التعليم العالى فى الدول النامية. وهناك حاجة أيضًا لتناول بعض القضايا، مثل: ما نسبة الطلاب الذين يدرسون مقررات فى التعليم الإضافى (الثالث) tertiary التى يقدمها ممولون أجانب؟ ما آراء الطلاب حول جودة المقررات التى يقدمها الممولون الأجانب؟ ما المصادر المحلية التى يستخدمها الممولون الأجانب؟ هل هناك ميكانيزم لضبط الجودة لدى الممولين الأجانب؟ ما تأثير ذلك على الجامعات المحلية؟ ما آراء أصحاب الأعمال المحليين حول خريجى الجامعات الأجنبية، مقارنة بخريجى الجامعات المحلية؟

الفصل الحادى عشر

العولمة والتفرقة الدولية: دور التعليم العالى فى التنمية(*)

لا يتم تناول مفهوم العولمة المستخدم فى هذه الورقة من منظور أيديولوجى، بل كعملية اقتصادية تسعى إلى تحقيق التكامل بين اقتصاديات العالم. والعولمة ـ خاصة فيما يتعلق بإزالة عوائق تحرير التجارة، وتحقيق التكامل بين الاقتصادات القومية ـ تُعتبر قوة لخفض الفقر فى العالم. والمشكلات التى تحول دون خفض الفقر ترجع أساسًا إلى السياسات المستخدمة، وإدارة عمليات العولمة، وتسييس اتخاذ القرار، وقلة مشاركة الذين تتأثر حياتهم بالعولمة، خاصة من دول الجنوب التى تتجاهلها هيئات التنمية الدولية. والمناقشات العلمية حول هذه القضايا تحاول تضمين آراء أخرى، لكن نادرا ما يكون لهذه المناقشات تأثير مباشر على سياسات التنمية.

وفى مؤتمر القمة العالمى حول التنمية المستدامة ـ(WSSD)، ذكر الرئيس مبيكى Mbeki أن العدو الأكبر للتنمية هو التفرقة الدولية world apartheid . واعترض ممثلو مؤتمر القمة للتنمية المستدامة (WSSD) على استخدام مفهوم (تفرقة) apartheid لارتباطه بحكومة جنوب أفريقيا السابقة لتعمدها التحيز أو التفرقة العنصرية بين سكان جنوب أفريقيا. ومضمون ذلك أنه لا توجد نية مبيتة للتفرقة بين الدول فى العملية الاقتصادية الجديدة. والقضية موضوع نقاش؛ لأن الشواهد تدل على وجود تفرقة دولية. اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى العقود الأخيرة، مع ارتفاع مستويات الفقر، خاصة فى دول الجنوب.

وتدل الشواهد أن هناك آثارًا مدمرة للعولمة على الدول النامية، لاتساع وزيادة معدل الفقر، رغم ادعاء العولمة أنها تعمل لصالح المجتمع الدولى بأسره. وتشير التقديرات إلى أن (٤٠٪) من الأسر فى العالم تعيش بأقل من دولار أمريكى واحد يوميًا. وهذا يتعارض مع الإعانات المالية التى تُعطى للمزارعين فى دول مثل

(*) تأليف توبو موجا Teboho Moja

الولايات المتحدة، حيث تصل الإعانة المالية لحوالى دولار يوميا. ورفض مؤتمر القمة الثامن، الذى عُقد فى يونيه ٢٠٠٢ تناول قضية الإعانات المالية المذكورة فى قانون الفلاحة بالولايات المتحدة، الذى يقضى بالمحافظة على زيادة الإنتاج والتصدير الزراعى لأفريقيا، خاصة أن قانون الفلاحة الجديد الصادر فى أبريل ٢٠٠٢ يقضى بزيادة الإعانات المالية للمزارعين، بحيث تصل إلى (٣٥) بليون دولار أمريكى، بمعدل (٢٠,٠٠٠) دولار لكل مزارع سنويا.

والتأثير السلبى للعولمة يُلاحظ أكثر فى الدول النامية. إذا انخفض معدل إجمالى الناتج القومى (GNP)فى أفريقيا (٤٪)، وبالتالى صاحبه انخفاض دخل الفرد الواحد، ومستويات المعيشة، فى الوقت الذى زاد فيه الدخل العالمى ليصل إلى (٢,٥٪) سنويا.

والتفرقة apartheid تُعرف بأنها استراتيجية تسعى للتمييز بين الأجناس (أبيض - أسود) أو (افريقى - أمريكى - إنجليزى - إلخ)، والتوزيع غير العادل للموارد والامتيازات، وإماتة الثقافات والسياسات تحددها الأقلية صاحبة السلطة. والاقتصاد العالمى تتحكم فيه حكومات بعينها وتوجهه وفقًا لأغراضها ومصالح دولها. ففى جنوب أفريقيا على سبيل المثال، لم يحدث التغيير فى السسلطة إلا بعد الانتفاضات الشعبية. والأنشطة الدولية تستخدم استراتيجيات مماثلة، مثلما حدث فى اجتماعات منظمة التجارة العالمية (WTO)، ومؤتمرات الأمم المتحدة، والبنك الدولى، واجتماعات (IMF) فى واشنطن.

والسياسة العالمية لها تأثيرات سلبية على استراتيجيات التنمية. وشكا المتحدثون فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة (WSSD) من سيطرة الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة على جدول أعمال القمة. وسعيهما إلى فرض رؤاهم ومفهومهم للإنسانية. وفى نهاية القمة، وقف ممثل الولايات المتحدة وحيدًا، لموقف بلاده المتسلط، رافضا وضع أهداف إجرائية للتغلب على الفقر، وعدم التلوث البيئى كجزء من استراتيجية التنمية المستدامة.

وتتسم العولمة بالترابطات connectedness المتزايدة، وبعدم المساواة والتكافؤ بين

الدول بعضها البعض، وفى داخل الدولة الواحدة. والتفرقة بين الشمال والجنوب التى ذُكرت فى المناقشات الخاصة بالعولمة حقيقة واقعة. والمشكلة أن التفرقة لا يمكن تفسيرها فقط فى إطار التمييز بين دول الشمال والجنوب، لوجود مدن cities فى دول الشمال سيئة، بل أكثر سوءاً من مدن فى دول الجنوب، وهناك فقر وأمية فى دول الشمال. وهناك أناس يعيشون فى دول الشمال فى ظروف أسوأ من تلك الظروف التى يعيشها أفراد الجنوب، ويمكن للتطور التكنولوجى أن يغير مقاييس التفرقة بين الشمال والجنوب.

وبصفة عامة، العولمة لها تأثيراتها السلبية على الدول النامية، فهناك اعترافات من البنك الدولى والقسم البريطانى للتنمية الدولية أن فوائد العولمة لا تصل إلى صحارى أفريقيا. والعكس، أن العولمة تزيد مشكلات أفريقيا. والروابط التجارية لا تعمل لصالح أفريقيا. وانخفضت النسبة المئوية للتجارة الأفريقية فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وهناك مخاوف من احتمالية تعرض أفريقيا لخطر العزلة عن ديناميكيات الاقتصاد العالمى، ويرى ستجلتز Stiglitz (٢٠٠٢) أن تغيير الوضع يتطلب إعادة التفكير فى السياسات المفروضة على الدول النامية؛ خاصة ما يتعلق بالاتفاقيات التجارية. ويرى أيضًا أن المجتمع الدولى بأسره لابد أن يشارك فى تحقيق النمو العالمى، وبذلك تكون العولمة مجدية لجميع دول العالم، وتعمل لصالحها.

التعليم العالى والتنمية Higher Education & Development

دور التعليم فى التنمية لم يَعُد واضحًا، خاصة مع كثرة المناقشات والحوارات الدائرة حول العولمة والتنمية. ووجهت انتقادات لعدم تحقيق التنمية الاقتصادية فى دول الجنوب، ولانخفاض معدل المشاركة والالتحاق بالتعليم العالى. وقامت بعض دول شرق آسيا بتبنى استراتيجية تصميم لنظمها التعليمية فى محاولة للقضاء أو لإزالة الفجوة التكنولوجية بينها وبين الشمال. وتحسنت اقتصاداتها رغم الأزمة المالية التى تعرضت لها تلك الدول الآسيوية.

وهناك حاجة لإثارة قضية دور التعليم العالى فى التنمية فى بعض المناطق، مثل أفريقيا، حيث يعيش أكثر من نصف سكان الصحارى الأفريقية (٦٠٠ مليون نسمة)

بأقل من دولار أمريكى يومياً، وأكثر من ثلث الأطفال يعانون من سوء التغذية، وتحدث الوفاة بين الكبار والصغار، والتحسينات ضعيفة فى مجال التعليم والرعاية الصحية. وهناك مناقشات حول زيادة معدلات المشاركة والالتحاق فى التعليم، وكحق إنسانى، وكاستراتيچية للتنمية.

ودور التعليم العالى فى التنمية غير واضح. وحذر تقرير الأمم المتحدة عن التنمية المستدامة من خطر نسيان دور التعليم فى التنمية. واجتماع ريو Rio حول التنمية المستدامة وضع دور التعليم فى جدول الأعمال. لكن الاجتماع أخفق فى تحديد دور التعليم العالى. وفى اجتماع جوهانسبرج ٢٠٠٢، شارك المعنيون بالتعليم العالى من خلال اتحاد Consortium ، أُطلق عليه «اتحاد التنمية والبيئة»، فى محاولة لتضمين التعليم العالى فى جدول الأعمال الخاص بالتنمية. وباستثناء الدانمارك، لم تشارك دول كثيرة من الشمال فى هذا الاتحاد Consortium.

ومن الأمثلة الأخرى على عدم وضوح دور التعليم العالى فى التنمية هو غياب مشاركة التعليم العالى فى الجهود الخاصة بتطوير استراتيجية لأفريقيا المعنونة: «الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD». وتقديم هذه الاستراتيچية لقادة الدول الكبرى فى كندا عن طريق تفويض ثلاثة رؤساء دول أفريقية برئاسة توبو مبكى Thobo Mbeki، لم يحصل على التعهد المطلوب بدعم جهود التنمية فى أفريقيا.

وقدم خمسة رؤساء دول خطة التنمية الأفريقية للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٠٠٢. وتعرضت الخطة للانتقادات، خاصة فيما يتعلق بالمشاورات داخل القارة، ومع ذلك حظيت الخطة بتأييد ودعم كبير. وتمثل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD تحولاً فى استراتيچية الحكومات الأفريقية، من الاعتماد على المساعدات للتنمية إلى المطالبة بإحداث تغيير فى العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب؛ لأن التجارة لها تأثير فى التنمية أقوى من تأثير المساعدات. وتخطيط مشروعات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا NEPAD يتطلب أموالاً ضخمة للتطبيق. والشراكة مع دول الشمال، قد تكون مفيدة فى هذه الحالة.

وبالنسبة لعولمة الاقتصاد، أُدرج التعليم العالى فى أجندة الأعمال الخاصة بمنظمة

التجارة الدولية WTO، ليس لإسهام التعليم العالى فى التنمية. لكن باعتباره خدمة من خدمات التجارة، أو باعتباره سلعة يمكن المتاجرة فيها. وصار التعليم العالى سوقا يدر أموالا كثيرة، لتزايد كم التعليم بسرعة كبيرة. وقيل أن الكم سوف يتضاعف كل خمس سنوات. ولوحظ أن تصدير خدمات التعليم العالى يسهم إلى حد كبير فى ازدهار اقتصاد الولايات المتحدة ففى عام ١٩٩٩، كسبت الولايات المتحدة، باعتبارها أكبر مصدر لخدمات التعليم فى العالم ما يقرب من (٨,٥) بليون دولار من مجموع (٣٠) بليون دولار فى السوق العالمى، ووصل نصيب آسيا كلها (١٠) بلايين دولار.

وفى الماضى، ساهم التعليم العالى فى التنمية عن طريق تزويد الاقتصادات الوطنية بالموارد البشرية المطلوبة. لكن يتعرض التعليم العالى للانتقاد، على أساس أنه لم يتناول مباشرة قضايا الحد من الفقر. ويوضح تقرير البنك الدولى عن التعليم العالى الدور غير المباشر. الذى يمكن أن يلعبه التعليم العالى فى التنمية والحد من الفقر. وتضمن التقرير ثلاثة حوارات أساسية، **أولها**، أن التعليم العالى يمكن أن يسهم فى تحقيق النمو الاقتصادى عن طريق توفير الموارد البشرية للاقتصاد الموجه بالمعرفة، واشتقاق وتوليد المعرفة، وتطوير سُبل الالتحاق به، واستخدام المعرفة. **وثانيها**، أن التعليم العالى لديه إمكانيات وإمكانات زيادة الالتحاق بالتعليم عامة، وبالتالى زيادة فرص التوظف للأفراد ذوى المهارات التى يتطلبها الاقتصاد الموجه بالمعرفة. **وثالثها**، أن التعليم العالى يستطيع أن يلعب دورًا فى تدعيم التعليمين الأساسى والثانوى، عن طريق تزويد القطاعات الفرعية بالأفراد المهرة، والمساهمة فى تطوير المنهج.

وهناك حاجة لإعادة التفكير فى دور التعليم العالى فى التنمية الوطنية؛ لأن الاقتصادات الوطنية حل محلها الاقتصاد المعولم، والتعليم العالى الوطنى حلت محله نظم عالمية للتعليم العالى. ودور التعليم العالى تغير نحو تدعيم اقتصاد عالمى موجه بالمعرفة. ومواءمة نظم التعليم العالى على المستوى المحلى تحتاج إلى إعادة تفكير فى إطار السياق العالمى. والسؤال هو: هل نظم التعليم العالى المحلى مازالت مناسبة للتنمية المحلية؟ وهناك محاولات لإعادة تجديد نظم التعليم العالى فى دول الجنوب. وبالمثل تعيد الهيئات المانحة لأفريقيا النظر فى دعمها للتعليم العالى.

وعلى المستويات القومية، تم تطوير سياسات إصلاح جديدة. وعلى مستوى المؤسسات تغيرت أساليب إدارة المؤسسات بما يتواكب مع الأدوار الجديدة المطلوبة من المؤسسات، وكتابة مخططات التنمية الاستراتيجية الجديدة. وقامت الهيئات الدولية، مثل البنك الدولى، بمراجعة سياساتها الخاصة بدعم التعليم العالى، واقتنعت بالرأى القائل بضرورة الاستثمار على مستويات التعليم، باعتباره (الاستثمار) استراتيجية لتطوير التنمية. والتغيرات الحادثة تؤكد مدى الحاجة إلى مسئولية ودور المجتمع، وإلى القيادة الفكرية، والشراكة التى تسهم فى تحقيق التنمية.

تطوير التعاون داخل بيئة تنافسية

من الملامح الرئيسة للعولمة هو التنافس المتزايد الذى أصبح القوة الدافعة للتجديد. وازدادت المنافسة فى التعليم العالى، وصارت غير عادلة. فدول الشمال بكل إمكاناتها تنافس دول الجنوب فى اجتذاب أفضل الطلاب والأساتذة والإداريين والباحثين. والدول النامية تعتبر المصادر الأساسية للعمالة الماهرة التى تقف وراء ازدهار الاقتصاد العالمى، بالإضافة إلى الاتحاد الروسى قبل تحوله إلى اقتصاد رأسمالى. ويجب عدم نسيان هجرة العقول البشرية من دول الجنوب إلى أوربا والولايات المتحدة. إذ يرى برتون بولج Burton Bollg أن افريقيا وحدها تفقد (١٠٠,٠٠٠) فرد أصحاب مهارات خاصة للعمل فى الغرب، لتفقد سنويا إجمالى (٢٣,٠٠٠) من الأكاديميين أصحاب المهارات الرفيعة. وأكثر الدول الأفريقية تضرراً هى مصر وغانا وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا. ويفقد الاتحاد الروسى (٣٠,٠٠٠) باحث. كل ذلك يؤكد هجرة العقول البشرية، التى تعتبر أحد العوائق الأساسية للتنمية.

ودول الجنوب معرضة لخطر تهميشها، إذا أخفقت مؤسسات التعليم العالى المشاركة فى الأنشطة والجهود الخاصة بإنتاج المعرفة، بحيث تجعلها أكثر استجابة للاقتصاد الجديد. وهناك شكوى من الأكاديميين فى دول الجنوب بعدم الجماعية فى الأداء داخل بيئة عالمية تنافسية. والمنافسة ترتب عليها عدم استفادة طلاب التعليم العالى فى دول الجنوب من التعليم العام، وتوجههم إلى مؤسسات التعليم العالى الخاصة، بالإضافة إلى فقدان الوظائف الحكومية، والتهديد فى بعض الأحيان بإغلاق

المؤسسات. والمنافسة بين الهيئات الأكاديمية تؤدى إلى استمرارية التأثيرات السلبية للعولمة، مثل حالات عدم التكافؤ المتزايدة بين الأكاديميين داخل المؤسسات، وبين الأكاديميين فى المؤسسات المختلفة، وبين الدول.

وتنظيم السلع والخدمات فى سياق عالمى صار مشكلة لدول كثيرة، وأصبح يكلفها الكثير، رغم استخدام القوانين المتشددة بواسطة بعض المنظمات، مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) والشركات والمؤسسات الدولية تغرق الدول النامية بالمنتجات الرخيصة. وفى تجارة التعليم العالى، تقدم للطلاب فى دول الجنوب برامج متدنية بأسعار عالية، خاصة فى الدول التى لا توجد فيها ميكانيزمات لضبط الجودة حتى فى المؤسسات، التى تستخدم مقاييس للجودة، توجد مؤسسات دولية تجيد أساليب التحايل والغش التجارى. وصار الموقف خطيراً، وتجد دول الجنوب صعوبة كبيرة فى السيطرة على الموقف. وقامت جنوب أفريقيا بإصدار أمر قانونى moratorium بتأجيل دفع ثمن الشراكات الجديدة فى التعليم عن بعد ،خلال فترة الاختبار أو الصلاحية، مع تطبيق ميكانيزمات ضبط الجودة.

وتحقيق التعاون مع البيئة العالمية التنافسية تطلب التفكير فى استجابات المؤسسات للتغيرات العالمية، والتهديد الذى تشكله المنافسة على هذه المؤسسات. وجامعات دول الجنوب تستجيب للتحديات، التى تثيرها العولمة بطرق عديدة.

ويصنف موجا Moja وكلوات Cloete (٢٠٠١) الاستجابات على النحو التالى:

• الحاجة إلى المنافسة وزيادة المشاركة فى السوق:

إذ تؤدى هذه الحاجة إلى توجيه التطورات التى تحدثت فى المؤسسات التى تتعرض للتغييرات، عن طريق استخدام استراتيجيات السوق للتغيير. وتم الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجى والتمييز بين الأعمال التجارية الجوهرية وغير الجوهرية. ويتم معاملة الطلاب كعملاء أو زبائن، ويتم تنظيم الميزانية إلى بنود رئيسة، وتؤكد الإدارة على الفاعلية فى كل عمليات المؤسسة. ويتم البحث عن ميكانيزمات تحويل جديدة، بما فيها توقيع عقود لإنتاج المعرفة.

• الحاجة للتركيز على التغيرات المحلية وتجاهل التغيرات العالمية:

ويحدث هذا بصفة خاصة فى المؤسسات التى تركز على التغيرات السياسية الداخلية، مثل جنوب أفريقيا. وهذه المؤسسات تعيد بناء إدارتها بما يتوافق مع التشريعات. وبسبب الصراعات بين المعنيين والقيادة، والمطالب التحولية من جانب القيادة، والمشكلات المالية، لم تستجب المؤسسات بعد للتغيرات العالمية التى تحدث.

• الحاجة لمحاربة الإمبريالية الثقافية الجديدة:

ويحدث هذا فى المؤسسات التى تشعر بالخطر من تولى الممولين الأجانب السلطة فى التعليم العالى. وتطالب بعض المؤسسات الحكومة بحمايتها من «الغزاة الأجانب». واستجابت الحكومة على الفور بإصدار أمر قانونى moratorium على البرامج الجديدة للتعليم من بعيد كما ذكر آنفا. وتفضل بعض المؤسسات الأخرى أن تحارب بالمنافسة فى العالم المعولم. فعلى سبيل المثال، وقعت إحدى مؤسسات جنوب أفريقيا عقداً مع تركيا وإسرائيل (لمنافسة المؤسسات البريطانية) لتقديم برامج تعليم الرعاية الصحية عن بعد. ومن بين الاستراتيجيات الأخرى للمحاربة تكوين شراكات مع القطاع الخاص لتقديم برامج تعليمية للأغلبية من الطلاب، وتسجيل المصادر الجديدة فى شرائط، وزيادة ميزانيات المؤسسات.

وتختلف الاستجابات القومية للعولمة عن التجديدات التى تدفعها الحاجة للبقاء فى المنافسة المتزايدة. واختارت المؤسسات فى أوربا أن تكون تجارية، ووضع رئيس جامعة نيويورك جدول أعمال الجامعة. والاتحاد الأوروبى للجامعات الإبداعية مثال آخر. وهناك دول شهدت تغييرات مماثلة. ووقعت بعض الدول النامية للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (الجاتز). وفضلت هونج كونج Hong kong (الصين) احتضان التغيرات التى تحدث، واستثمرت الفرص المتاحة لزيادة الالتحاق بالتعليم العالى. والدول التى عجزت عن زيادة معدلات المشاركة نتيجة القيود المالية اختارت فتح أسواقها للمستثمرين الأجانب لإصلاح البنية التحتية.

والسؤال هو: هل يمكن التعاون فى ظل هذه البيئة التنافسية؟ والقطاع الخاص يقدم دروساً مستفادة من الشراكة الاستراتيجية فى ظل التنافسية. وفى التعليم العالى،

توجد فرص التعاون عند ظهور مواقع عالمية لإنتاج المعرفة، وعندما تتلاشى سياسة احتكار إنتاج المعرفة. وهناك تحديان لجامعات دول الجنوب: **أولاهما**، أن تكون جزءاً من شبكات الاتصال، **وثانيهما**، إنتاج أو استخدام المعرفة لأغراض التنمية. وبالنسبة للتحدى الثانى الخاص بإنتاج أو استخدام المعرفة لأغراض التنمية، تجد المؤسسات نفسها مهتمة بزيادة فرص الالتحاق بها على حساب البحث العلمى. والقروض التعليمية فى تزايد مستمر، فى حين أن القروض الخاصة بالبحوث متدنية.

واستجابت جامعات دول الشمال بإقامة شراكات مع منتجى المعرفة، وبالمشاركة فى محاور hubs التجديد والإبداع. وجامعات دول الجنوب فى حاجة إلى أن تكون جزءاً من الترتيبات الجديدة التى حدثت فى جامعات دول الشمال فى مجال إنتاج المعرفة وتشكيلها ونشرها. وجامعات دول الجنوب فى حاجة للمشاركة فى الترتيبات الدولية الخاصة بتطوير مواقع إنتاج المعرفة، وفى الهيئات الخاصة بإنتاج ونشر المعرفة. وفى حال عدم اشتراك جامعات الجنوب فى مثل هذه الترتيبات، يكون هناك خطر اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

وتأثرت جامعات دول الجنوب بصورة غير مباشرة بإجراءات السوق الجديدة الخاصة بإنتاج ونشر المعلومات. فجامعات دول الشمال تختار أفضل الأستاذة والطلاب والباحثين من جامعات دول الجنوب. الأمر الذى يؤدى إلى فقدان أفضل الإداريين والطلاب، لهجرتهم إلى الشمال. وهناك حاجة لبناء القدرة على التعاون فى مجال إنتاج المعرفة، خاصة بالنسبة لجامعات الجنوب التى تعانى عجزا ماليا. ويمكن أن يسهم التعاون والشراكة بين الجامعات فى بناء القدرة على إنتاج المعرفة واستخدام التكنولوجيا ونشرها للطلاب، وتطوير الموارد البشرية ذات المهارات العالمية، وبذلك يمكن أن تتحقق التنمية.

وتحقيقًا للتعاون والشراكة مع جامعات الجنوب، فإن على جامعات الشمال الاهتمام ببعض القضايا التى تثيرها جامعات الجنوب.

أولاً، وفى ظل الاهتمام بالتغيرات التى تحدث عالميا، فإن دول الجنوب معرضة لخطر تجاهل قضاياها المحلية. وتكون الاستجابة للتغيير من البحث الأساسى إلى

البحث التطبيقى. فعلى سبيل المثال، تدل اتجاهات إنتاج المعرفة فى جنوب أفريقيا على التحول فى تناول الشئون القومية. وتدل الشواهد على تدنى أشكال إنتاج المعرفة، لكن الشركات مستمرة فى توقيع عقود بحثية خاصة بالأهداف الاستراتيجية الاجتماعية والاقتصادية والصناعة.

ثانيا،هناك قلق من تدنى الاهتمام بالتحيز الثقافى للتعليم المستورد والتأثير السلبى للمنافسة على المؤسسات، مما يؤدى إلى تدمير أو إغلاق المؤسسات.

ثالثا، هناك قلق من أن الشراكة يمكن أن تدعم عدم التكافؤ بين المؤسسات، والطلاب داخل المؤسسة الواحدة. فعلى سبيل المثال، الشراكة بين القطاعين العام والخاص التى تستهدف تقديم التعليم لكل أفراد المجتمع، يمكن أن تؤدى إلى عدم استكمال الطلاب الفقراء تعليمهم. وما حدث فى جامعة ماكريرى Makerere أكبر دليل على ذلك؛ فالشراكة بين جامعتى توفتس Tufts ومكريرى Makerere لتقديم علم سياسى باستخدام التكنولوچيا يسمح لبعض الطلاب المشاركة فى الحوار، وعدم تكافؤ الفرص صار شائعًا فى الدول ذات نظم التعليم العالى المجانية.

ولابد لجامعات الجنوب أن تأخذ زمام المبادرة فى اكتساب القدرة على الاستجابة لمطالب الاقتصاد العالمى الجديد، ومن الأمثلة على ذلك: «قدم اتحاد الشراكة بين الجامعات الأفريقية»، الدعم للمؤسسات التعليمية الأفريقية التى تسعى إلى مواجهة التحديات الجديدة التى تفرضها العولمة، والمطالب المجتمعية المتغيرة. ويقدم الدعم فى صورة منح للمؤسسات لتطوير وتطبيق خطط استراتيچية ودعم البحوث الخاصة بالتغير فى الجامعات الأفريقية، ودعم قيادة الجامعات للمشاركة فى شبكات الاتصال العالمية، والاتحادات المهنية، ودعم تطوير المناقشات الدائرة حول التغير ودور الجامعات فى التنمية.

وتقدم الاتحادات الدعم فى فترة محددة، فى الوقت الذى تعمل فيه المؤسسات وفق آليات للاستمرارية أو الاستدامة sustainability.

ويمكن أن يسهم التعاون بين القطاعين العام والخاص فى التنمية. وظلت نظم التعليم العالى فى بعض الدول النامية متميزة رغم الاعتراف بأهمية زيادة معدلات

المشـاركة، والطلب المتـزايد على التعلـيم العالى لم يتم الوفـاء به أو مواجـهتـه، ربما بسبب عـجز الميزانيـة. وللقطاع الخاص دور فى تقديم برامج التـعليم العالى لغالبـية الطلاب،الذين لم يكن في استطاعتهم الالتحاق بالتعليم العالى فى فترة سابقة. ولابد من وجود تعاون بين الـقطاعين العام والخاص فى هذا المجال. ومن أمثـلة التعاون بين القطاعين: استخدام القطاع العام لتسهيلات material وتجهيزات من القطاع الخاص، أو قيـام مؤسـسات القطاع العـام بتوقيـع عقود مع القطـاع الخاص لتقـديم تعليم فى مجالات تخصصـها. ومن أمثلة الشراكة الناجحة تلك القـائمة بين إحدى الشركات الخاصة والجـامعة فى جنوب أفريـقيا لتقديم تـعليم فى السنة الأولى (سنة الأساس) foundation لكل الطلاب.

وهناك حاجـة لتشجيع وتدعـيم الروابط والتعاون بين جـامعات الجنوب بعضـها البعض؛ من أجل إشراك مؤسـسات التعليم العالى بصورة مباشرة فى قـضايا التنمية. على أن يستـهدف الاتحاد بين الجـامعات تطوير الموارد البـشرية، من خلال عـمليات التبـادل بين الطلاب والأساتذة والبـاحثين، وتطوير المناهج، وطرق تحـسين التدريس، والمجالات البحثية، ومشروعات مشتركة فى التدريس والبحث.